المسؤولية الاجتماعية وفرص تحقيق التنمية المستدامة

الباحثان:

١. محمد أسامة شعت

محاضر في كلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة غزة

الاميل: m.shaat@gu.edu.ps

جوال: ٠٠٩٧٢ ٥٩٩٥٧٣٩٩٧

١. عبير محمد الفليت

باحثة في مجال الإعلام – قطاع غزة

الاميل: aber171990@gmail.com

جوال: ٠٠٩٧٢ ٥٩٨١٥١٥٩٥

ورقة عمل مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي الأول للعلوم الإنسانية التحديات واستراتيجيات النهوض.

٢٠١٩م – ٢٠٢٠م

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وكذلك أهم المبادئ التي ترتكز عليها المسؤولية الاجتماعية في تحقيق فرص التنمية المستدامة، ومعرفة تأثيرات المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة، وتنمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية، وتوصلت الدراسة إلى إن المسؤولية الاجتماعية تمثل شريكا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية، وعن طريق استثماراتها التي تخدم المجتمع والمواطن، من خلال توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه الوظيفي، وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها، وكذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل والمحيط الخارجي.

وتوصي الدراسة على أن التركيز على وسائل التعليم المختلفة لتكثيف البرامج المرتبطة بتوعية أفراد المجتمع بأهمية العمل في مجالات المسؤولية الاجتماعية وتطوير دورها في مجالات التنمية المستدامة، ودعم مراكز الأبحاث التي تولي اهتماماً بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ودعم المؤتمرات والملتقيات من شأن المجتمع المحلي.

الكلمات المفتاحية (المسؤولية الاجتماعية – التنمية المستدامة – فرص)

Abstract

The study aims to get to know the concept of social responsibility and sustainable development, as well as the most important principles that social responsibility underpins in achieving sustainable development opportunities, and know the effects of social responsibility on sustainable development, and the study develops to descriptive studies, and the study concluded that social responsibility is an essential partner in achieving Sustainable development, through participation in charitable work and volunteer campaigns, and through its investments that serve society and the citizen, by providing employment opportunities within appropriate professional conditions that take into account the employee and worker safety and job security, Health conditions of the profession or craft practiced by taking into account, as well as taking into account the environmental integrity of the business environment and the external environment.

The study recommends that focusing on different teaching methods to intensify programs related to educating community members on the importance of working in the areas of social responsibility and developing its role in the areas of sustainable development, and support research centers that pay attention to social responsibility and sustainable development and support conferences and forums of the local community.

Keywords: (Social Responsibility – Sustainable Development – Opportunities)

المقدمة

أن المسؤولية الاجتماعية حقيقة نظرية وميدانية اثبتتها تنظير طويل استسقى أصوله من واقع تشابك فيها الادوار الاقتصادية والثقافية والإدارية والاجتماعية للمنظمة في ظل التنمية المستدامة، لتخرج المنظمات من عزلتها الداخلية كنظام مغلق، إذا فرضت مقاربة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة نفسها في محيط العلاقات والتسيير الاداري والاقتصادي للمنظمات، وهذه المسؤولية من خلال العمل على التنمية المستدامة في حدود التنظيمات الادارية والتشريعات القانونية والابعاد الأخلاقية.

لقد أصبح العنصر البشري يستقطب اهتمام كثير من الدراسات والتقارير الدولية المتعلقة بالتنمية، ومن ثم وضع حاجة الانسان في بؤرة سياسات التخطيط وصنع القرار، على اعتبار ان العنصر البشري هو العمود الفقري لعملية التنمية بمختلف ابعادها.

حيث إن العالم اليوم يعرف مجموعة من التحولات وخاصة في بناء اقتصاديات المعرفة والتي فرضت تنافسا يعتمد على تنمية الموارد البشرية بشكل يضمن تحقيق تراكم نوعي وكمي لراس المال البشري.

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الفلسطينية ثقافة جديدة على المجتمع الفلسطيني، حيث أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في فلسطين لا يزال في طور النضوج ولم تحدد ملامح ممارسته بدقة بعد، لذلك فإن واقع ممارسته يتطلب مزيداً من العمل والجهود لتكون هذه الممارسة واعية وصحيحة لتدعيم اتجاهات ممارسة مسؤولية اجتماعية حقيقية في واقعنا الفلسطيني.

الدراسات السابقة

١. دراسة بوخروبة الغالي، حجاب موسي (٢٠١٩) :[1]

هدفت دراسة إلى أن التنمية المستدامة ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة في توزيع الموارد الطبيعية ضمانا لتواصل عملية التنمية، من خلال أبعاد ثلاثة البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي وذلك بمساهمة جميع الأطراف.

وتعد المؤسسات الاقتصادية الشريك الأساسي في التنمية المستدامة من خلال مسئوليتها الاجتماعية تجاه كل من عمالها وعملائها من جهة والمجتمع والبيئة اللذان تنشط فيهما من جهة أخرى.

وتأتي هذه الدراسة لتوضيح هذه المسئولية ومختلف مجالاتها وتبيان منافعها على المؤسسات مع عرض معايير قياسها، والآليات التي يمكن اعتمادها من أجل تجسيدها ميدانيا. وتوصلت الدراسة إلى إن المنظمة التي تود أن تمارس مسؤولياتها الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها احترام البيئة، واثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل، احترام حقوق الانسان، الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية، الحوار مع اصحاب المصالح، الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

---

[1] بوخروبة الغالي، حجاب موسي، المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بحث منشور للمشاركة في الملتقي الوطني حول المسؤولية الاجتماعية وفرص تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، ٢٠١٩م.

٢. دراسة رائد حلس (٢٠١٦):[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص والتعرف على أهم المبادئ التي ترتكز عليها وأسباب تناميها في المجتمع ومدى تبني مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني لها ومعرفة تأثيرها ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: غياب الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية التي من شأنها تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص، أدى إلى عدم وجود مفهوم ناضج ومتكامل للمسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات القطاع الخاص في فلسطين، بالإضافة إلى أن مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني بالنسبة الأكبر في التشغيل إضافة إلى التبرعات والإعانات التي يقدمها للمجتمع غير كافية للحكم عليه بتحمل المسؤولية الاجتماعية بشكل دقيق دون مراعاة الاعتبارات المرتبطة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وهي المحافظة على البيئة، وشفافيتها وممارستها للعدالة والحكم الصالح، وتجنب التلاعب بالأسعار، وجودة الخدمات، ومراعاة حقوق الإنسان.

٣. دراسة نضال عمار (٢٠١٦) :[3]

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال السورية، بالإضافة إلى معرفة المستوي التي وصلت إليه في بناء المسؤولية الاجتماعية للشركات وواقع تطبيقها، وقد صمم الباحث استبانة لجمع البيانات المطلوبة من عينة الدراسة (مديري المنظمات) والتي بلغ عددها (٣٢) منظمة من أصل (٤٢) منظمة موزعة على قطاع الأعمال في سورية، وتوصلت الدراسة أهم النتائج وهي: وجود علاقة بين تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة وهي علاقة قوية طردية، وكذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع قطاع العمل وتبني المسؤولية الاجتماعية، وكذلك تبين أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع قطاع العمل والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة المسؤولية الاجتماعية وفرص تحقيق التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

تعالج الدراسة قضية من أكثر القضايا المعاصرة أهمية وتحدياً على الساحة الاقتصادية والاجتماعية، إثراء المكتبات العربية والدولية بأبحاث التنمية المستدامة التي أصبحت مهم في مختلف مجالات الحياة، إمكانية الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسة في مجالات التنمية المستدامة وخاصة عند الشباب.

---

[2] رائد حلس، دور المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في فلسطين، بحث منشور، ٢٠١٦م.

[3] نضال عمار، دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية المستدامة، دراسة ميدانية على منظمات الأعمال في الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية، بحث منشور، مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٨ العدد ٥٤، دمشق، ٢٠١٦م.

أهداف الدراسة:

١. التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
٢. التعرف على أهم المبادئ التي ترتكز عليها المسؤولية الاجتماعية في تحقيق فرص التنمية المستدامة.
٣. التعرف على تأثيرات المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة.
٤. تقديم نتائج وتوصيات تساهم في إثراء التجربة الفلسطينية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

تساؤلات الدراسة:

١. ما هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة؟
٢. ما هي أهم المبادئ التي ترتكز عليها المسؤولية الاجتماعية في تحقيق فرص التنمية المستدامة.
٣. ما هي تأثيرات المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة.
٤. ما هي الصعوبات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية في تحقيق فرص التنمية المستدامة.
٥. ما أهم النتائج والتوصيات التي تساهم في إثراء التجربة الفلسطينية في مجال المسؤولية الاجتماعية؟

منهجية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تهدف إلى وصف ظاهرة معينة أو موقف محدد وذلك من أجل الحصول على مجموعة من النتائج التي تصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحدد خصائصها، وفي هذا الإطار فإن الدراسة تحاول عرض المسؤولية الاجتماعية في تحقيق فرص التنمية المستدامة.

مصطلحات الدراسة:

المسؤولية الاجتماعية:[٤] هي التزام مؤسسات الأعمال المتواصل للسلوك الاخلاقي وللمساهمة في التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة واسرها فضلا عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة.

التنمية المستدامة :[٥]ويقصد بها نوع من التنمية تركز على قيم العدل والمساواة بين الأجيال في توزيع الموارد، فهي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات والبيئة بشكل عام وكذلك الأعمال التجارية، بشرط ان تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.

---

[٤] شريفة جعدي، العربي عطية، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل حوكمة الشركات، الملتقى العلمي الدولي حول: اليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، يوما ٢٥ و٢٦ نوفمبر، ٢٠١٣م.

[٥] رضا أمين، اعتماد الجمهور على الإعلام الجديد كمصدر للمعلومات عن قضايا التنمية المستدامة، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد (١٧)، ابريل ٢٠١٧م.

قطاع غزة: المنطقة الجنوبية من السهل الساحلي الفلسطيني على البحر المتوسط، على شكل شريط ضيق شمال شرق شبه جزيرة سيناء، وهي إحدى منطقتين معزولتين الأخرى هي الضفة الغربية، وتشكل ١،٣٣% من مساحة فلسطين المحتلة، سمي نسبة لأكبر مدينة وهي غزة، ويمتد القطاع على مساحة ٣٦٠كم مربع .[٦٦]

تقسيم الدراسة:

الفصل الأول يتناول الإطار المنهجي، أما الفصل الثاني ينقسم إلى ثلاث مباحث هما: المبحث الأول: عن المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية في تحقيق فرص التنمية المستدامة المبحث الثالث: النتائج والتوصيات والمراجع.

الفصل الثاني

المبحث الأول: المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

نشأة وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية :[٧٧](منظمة العمل العربية، ٢٠١٨، ص٧).

ظهرت المسؤولية الاجتماعية في مفهومها البسيط مع بداية نشأة المجتمعات البشرية وتطورت بتطورها، فالحياة تفرض على الفرد التعايش والتعاون مع الآخرين لتحقيق التكامل في توفير متطلبات الحياة واستمرارها وتقدمها، لذلك ظهرت الحاجة لوجود مبادئ تحكم علاقات الفرد مع الآخر من جهة ومع المجتمع من جهة أخري وتنظم علاقة المجتمعات البشرية مع بعضها البعض.

ومع ظهور الثورة الصناعية وانطلاق عجلة التقدم وسيادة معايير الربحية كمقياس للنجاح، وما واكب ذلك من تزايد الاستغلال وغياب التشريعات الحمائية والعدالة الاجتماعية، ظهرت النقابات العمالية التي ناضلت من أجل تخفيف وطأة الظلم والاستغلال، والضغط لإيجاد التشريعات التي تحدد علاقات طرفي الإنتاج (قوة رأس المال وقوة الأيدي العاملة) وتعمل على تحسين شروط وظروف العمل لتكون أكثر إنسانية.

ومع سيطرة القطاع الخاص على آليات السوق، بدأت الأصوات ترتفع مطالبة بدور اجتماعي ملزم وحقيقي للمؤسسات الاقتصادية بحيث تساهم في تنمية المجتمعات التي تعمل فيها وتحقق الأرباح من خلالها، مما دفع بالكثير من المؤسسات الاقتصادية أما رغبة أو مرغمة على التعامل مع هذه المطالب والسعي لتحقيقها في إطار من الالتزامات الأخلاقية التي توازن بين أهدافها في الربح والمشاركة في تنمية المجتمع، إلا أن ذلك كان يتم في إطار أنشطة تطوعية تعتمد على التبرعات والمشاريع الخيرية.

---

[٦٦] 1 ويكيبيديا، عنوان المقال قطاع غزة، الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki/ قطاع غزة، تاريخ الاطلاع ١٥ نوفمبر ٢٠١٩م.

[٧٧] منظمة العمل العربية، بحث منشور المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والأربعون، القاهرة، القاهرة، ٨ – ١٥ ابريل ٢٠١٨م.

وقد تطورت منذ مطلع القرن العشرين فلسفات اقتصادية تزامنت مع الانفصال بين الملكية والإدارة في المؤسسة الحديثة، فكانت الفلسفة الاقتصادية الكلاسيكية تفترض بأن واجب مؤسسات القطاع الخاص الأساسي، هو أن تعظم من ربحيتها دون أن تقوم بأي واجب آخر تجاه المجتمع، الأمر الذي سوف يمكن المشروعات من النمو ويوفر بالتالي كميات أكثر وأكثر تنوعاً من السلع والخدمات للمستهلكين، وسوف يؤمن دفع أجور أفضل للعمال بخلاف هذه النظرية فقد بدأ المدراء التنفيذيون بالاهتمام بأهداف أخرى إلى جانب تعظيم الأرباح، مثل مصالح المستهلكين والموظفين والمجتمعات المحلية، وفي الوقت نفسه كانت التشريعات الخاصة ببيئة الأعمال تتطور، فأخذت الحكومات في البلدان المتقدمة صناعياً تمنح إعفاءات وحوافز مادية للمؤسسات المهتمة بالبرامج الاجتماعية، وخلال الخمسينات والستينات من هذا القرن، ومع تكريس الانفصال بصورة متزايدة ما بين الملكية والإدارة، بدأت جماعات الحقوق المدنية وجمعيات حماية المستهلكين وغيرها من الحركات الاجتماعية بالتأثير على سلوك مؤسسات القطاع الخاص عن طريق مراقبة الآثار البيئية للصناعات الكبيرة، ومستوي جودة المنتجات للتأكد من خلوها من المواد الضارة الأمر الذي ألزم تلك المؤسسات بتطوير أنظمة الرقابة والحماية من التلوث وازداد الاهتمام بالحد من هدر الطاقة، وبالتالي اتضح أنه على المؤسسات تحقيق التوزان بين مصالح الجميع في إطار التخطيط الاستراتيجي لبرامجها وموازناتها.

وفي بداية السبعينيات من القرن الماضي تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية ليأخذ شكل الاستراتيجيات والخطط والبرامج، وفي ضوء التطورات العالمية والمتغيرات الاقتصادية الهائلة المتمثلة في خصخصة الكثير من القطاعات والمؤسسات وانسحاب الدولة والقطاع العام من ساحة الرعاية التي تقوم بها بشكل رئيسي، بحيث تراجع مفهوم الدولة الراعية كثيراً ولم يعد الاعتماد على الحكومات كبيراً في هذا المجال (المرجع السابق، ص٨).

ولم يعد اعتبار معيار ربحية المؤسسات الاقتصادية هو الأساس في تقييمها ولم تعد سمعتها تعتمد على مقدار ما تحققه من أرباح سنوية، بل ظهرت معايير ومفاهيم أخرى تعتمد على مدى قدرة المؤسسات على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والتنموية، وخلق أجواء عمل قادرة على التكيف مع هذه المفاهيم والقيم، وهو ما أطلق عليه مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

وقد ظهرت في السنوات الماضية العديد من المناقشات حول مسألة ما إذا كانت هذه المسؤوليات يجب أن تكون طوعية أم لا، حيث ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية في كثير من الأحيان على أنه ببساطة نوع من العمل الخيري الذي غالباً ما يكون متفصل عن الأعمال التنموية للمجتمع ودون وجود خطة استراتيجية وراءه، لكن تختلف هذه النظرة اليوم عما سبق.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

شهد مفهوم المسؤولية الاجتماعية تغيرات جوهرية على مر الزمن، ولا يزال يتطور مع تطور المجتمع وتوقعاته، لذلك يوجد تعريفات عديدة لهذا المفهوم ولكن هناك قاسم مشترك بين أغلب التعريفات وهو أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تدرج بموجبه المؤسسات الشواغل الاجتماعية والبيئية في السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها التجارية بهدف تعزيز دورها في المجتمع، وفيما يلي نورد بعض من هذه التعريفات:

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفاده أن كل مؤسسة اجتماعية إنما تمارس أنشطتها الاجتماعية من خلال عقد اجتماعي، سواء تم هذا التعاقد صراحة أم ضمناً.

وقد أشار Drucker في تعريفه للمسؤولية الاجتماعية إلى أنها " التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه"، وقد شكل هذا التعريف حجر الزاوية للدراسات اللاحقة وفتح المجال لدراسة هذا الموضوع باتجاهات مختلفة. (السحيباني، ٢٠٠٩، ص٤).[٨8]

وقد عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم، بأساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على السواء. (الأونكتاد، ٢٠٠٤، ص٢٨) .[٩9]

وعرف المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع ككل. (الأسرج، ٢٠١٠، ص٤).[١٠10]

كما عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المسؤولية الاجتماعية بأنها السلوك الأخلاقي لمؤسسة ما تجاه المجتمع، وتشمل سلوك الإدارة المسؤولة في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم.

ويمكن اعتبار تعريف المؤسسة الدولية للمعايير (ISO) التعريف الشامل للمسؤولية الاجتماعية، حيث عرفتها على أنها مسؤولية المؤسسة مقارنة مع آثار قراراتها وأنشطتها (منتج أو خدمة) على المجتمع والبيئة، بواسطة سلوك أخلاقي وشفاف والذي يتلاءم مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، ويأخذ في الاعتبار تطلعات الأطراف ذات المصلحة، ويتطابق مع القانون المطبق والمعايير الدولية للسلوك، ويدمج في كامل المؤسسة.

(مقيطع، ٢٠١١، ص٢٥).[١١11]

فقد ركز المؤيدون للمسؤولية الاجتماعية مناقشتهم حول القضايا الرئيسية التالية:

١. تحقيق الأرباح يجب أن ينظر له بمنظور الأجل الطويل وليس بمنظور الأجل القصير من شأنه خلق ظروف بيئية ملائمة لبقائها ونموها واستمرار تدفق أرباحها على المدي الطويل.
٢. اكتساب صورة جيدة للمؤسسة.

---

[٨8] صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت، الجمهورية اللبنانية، بتاريخ ٢٣- ٢٥ مارس ٢٠٠٩م.

[٩9] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٤م.

[١٠10] حسين الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، العدد، الكويت، ٢٠١٠م.

[١١11] حمزة مقيطع، دور التنمية المستدامة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسات، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠١١م.

٣. المؤسسة التي تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية عادة ما تتجنب وطأة التشريعات والقوانين الحكومية والغرامات.
٤. المؤسسة هي مصدر المشاكل الاجتماعية حيث أنها من تخلق مشكلة تلوث البيئة وأماكن العمل غير الصحية. (منظمة العمل العربية، ٢٠١٨، ص١١).

وكانت آراء المعارضين لتبني المسؤولية الاجتماعية ما يلي:

١. أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى زيادة الانفاق والذي ينعكس على تكلفه السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسة وبالتالي تنخفض القدرة على منافسة المؤسسات الأخرى.
٢. الدور الاجتماعي للمؤسسة يؤدي إلى خرق قاعدة تعظيم الأرباح وتصبح عاجزة عن الارتقاء بالإنتاجية والاستثمار في البحث وتطوير تكنولوجيا الإنتاج مما يسمح لها بالتوسع وبالتالي زيادة تشغيل العمال.
٣. أن المؤسسة التي مواردها قليلة وقدرتها محددة سوف تتعود بالضرر على المجتمع ككل.
٤. صعوبة المساءلة والمحاسبة عن الأنشطة الاجتماعية ويرجع ذلك إلى عدم وجود معايير موحدة لقياس الأداء الاجتماعي. (منظمة العمل العربية، ٢٠١٨، ص١٠).

أهمية المسؤولية الاجتماعية

يكتسب قيام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة، من خلال الفوائد التي تعود على الشركات وعلى المجتمعات التي تحتضنها، وتتلخص أهمية المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:

- تحسين ظروف الحياة في المجتمع:

تساهم المسؤولية الاجتماعية في تحسين ظروف الحياة في مجتمعاتها، وتساهم في الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة، وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع، فهي تعمل على الارتقاء بالتنمية انطلاقاً من زيادة التثقيف أو الوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد، مما يساهم في تحقيق الاستقرار والشعور بالعدالة الاجتماعية .((Belal, 2008[12])[١٢١٢]

- تعزيز صورة وسمعة العلامة التجارية:

المؤسسات المسؤولة اجتماعياً تستفيد من تعزيز سمعتها لدى الجمهور وفي إطار مجتمع الأعمال التجارية، فتعزز بالتالي قدرتها على جذب رأس المال والشركاء التجاريين، وتجد مجالاً واسعاً في سوق المنافسة العالمية (الأونكتاد، ٢٠٠٤، ص٨٢).

[١٢١٢]Belal U. M. (2008), "Three Dimensional Aspects of Corporate Social Responsibility", Daffodil International University, Journal of Business and Economics, 3, (1), 201-213.

- دعم وتطوير المجتمع:

تحث المسؤولية الاجتماعية المؤسسات على دعم وتطوير المجتمع من خلال المساهمات التنموية والاجتماعية للمؤسسات في مجتمعاتها الحاضنة لها، وذلك عبر التبرعات التي تقدمها لبناء المساجد والمدارس والمراكز الطبية وآبار المياه ودعم المشاريع التنموية (عوض، ٢٠١٤، ص١٣).[١٣13]

وفي هذا السياق يرى الباحث أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يجب ألا تقف عند التبرعات التي تقدمها للمشاريع والبرامج التنموية والخيرية، فثمة مجالات للعمل ومبادئ يجب أن تلتزم بها المؤسسات، خاصة وأن هذه المجالات والمبادئ ستعود بالفائدة على المجتمعات والدول التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية.

- زيادة الإنتاجية والجودة:

وذلك من خلال الجهود التي تبذلها المؤسسات في سبيل الاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية من خلال القوة العاملة والعمليات التي تقوم بها تؤدي في الغالب إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض معدل وقوع الأخطاء، وتعزز الفعالية والكفاءة عن طريق تحسين ظروف العمل وزيادة مشاركة الموظفين في صنع القرار (الأونكتاد، ٢٠٠٤، ص٨٢).

- زيادة القدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم:

المؤسسات المسؤولة اجتماعياً يسهل عليها تعيين موظفين ذوي كفاءة عالية والمحافظة عليهم، ويؤدي ذلك إلى خفض تكاليف التوظيف والتدريب، ويتم في الغالب تعيين الموظفين من المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة، ولهذا السبب ستصبح القيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات متسقة مع قيم الموظفين، الشيء الذي يستبعد أي تعارض من حيث القيم ويعزز بيئة العمل (الأونكتاد، ٢٠٠٤، ص٨٢).

مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

ترتكز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على مبادئ وقواعد أخلاقية، يمكن تحديدها على النحو التالي: ((Guidance on Social Responsibility, 2009, p10 [١٤14]

- مسؤولية المؤسسة كجزء فاعل في تنمية المجتمع.
- الشفافية في الأعمال التي تقوم بها المؤسسة.
- التزام المؤسسة بالمبادئ الأخلاقية أمام مجتمعاتها وأمام العاملين فيها.
- احترام طلبات ورغبات أصحاب المصلحة من المساهمين.
- احترام حقوق الإنسان.
- احترام العلاقات الدولية والسلوكيات المتعارف عليها دولياً.

[١٣13] أنس عوض، أسباب عجز الشركات عن القيام بالمسؤولية الاجتماعية: دراسة حالة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٤م.

[١٤14] Guidance in social responsibility, draft international standard iso/dis 26000, 2009.

أبعاد المسؤولية الاجتماعية :(مخلوفي، عبد العزيز: ٢٠١٢، ص٧)[15][١٥]

- المسؤولية الإنسانية أي أن تساهم المؤسسة في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة.
- المسؤولية الأخلاقية أن تكون المؤسسة مبنية على أسس أخلاقية وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين.
- المسؤولية القانونية التزام المؤسسة بالقوانين وتنفيذ الأعمال حسب التشريعات.
- المسؤولية الاقتصادية بأن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصادياً وأن توفر الأمان للآخرين.

مجالات المسؤولية الاجتماعية :[16][١٦]

(موقع الأمم المتحدة الإنمائي، متاح على الرابط: https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home.html)

معايير العمل الدولية، حقوق الانسان، حماية البيئة، مكافحة الفساد.

١. معايير العمل الدولية:

معايير العمل الدولية هي صحكوك قانونية تتضمن المبادئ والحقوق التي تتعلق بطبيعة العمل وأماكن ظروف العمل، ويمكن لهذه المعايير أن تكون أما على شكل اتفاقيات دولية ملزمة أو توصيات غير ملزمة.

٢. حقوق الانسان:

حقوق الانسان كل لا يتجزأ سواء كانت تلك الحقوق مدنية، أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية فجميعها مرتبطة بكرامة الانسان، وعلى نفس المكانة والمرتبة كحقوق، وجميع الأفراد متساوين كبشر، ولهم حق التمتع بحقوقهم الإنسانية دونما تمييز من أي نوع مثل: التمييز بسبب اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي، أو الأصل أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر.

٣. حماية البيئة:

لقد أسهم النمو السريع وغير المتوازن للتقدم الصناعي والتطورات غير المنضبطة المصاحبة له في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي، التصحر، الضغوطات الإنسانية على البيئة، الفقر، البطالة، تمثل واقعاً مؤلماً ملازماً للحياة في العصر الحديث وخاصة مع تعزيز نموذج الحداثة المعولم والتقنيات المتطورة لقدرة البشر على الاضرار بالبيئة.

---

[15][١٥] عبد العزيز مخلوفي، سفيان، تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، بحث منشور، كلية علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة بشار، ٢٠١٢م.

[16][١٦] موقع الأمم المتحدة الإنمائي، متاح على الرابط:
https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home.html

٤. مكافحة الفساد:

تعتبر ظاهرة الفساد بشكل عام، والفساد الإداري والمالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي أو اقتصادي منها، الأمر الذي يحتم تظافر جميع الجهود من أجل الحد والتخلص منها.

مفهوم التنمية المستدامة:

هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم وقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها العملية التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. (عمار، ٢٠٠٨، ص٤).[١٧17]

أن التنمية تختلف عن التنمية المستدامة في كونها أكثر تعقيداً وتداخلاً فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي، يمكن تعريف التنمية المستدامة أنها تسعي لتحسين نوعية حياة الانسان ولكن ليس على حساب البيئة، وهي عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة.

متطلبات التنمية المستدامة: (دوجلاس، ٢٠٠٠، ص١٠).[١٨18]

- نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
- نظام اقتصادي: يمكن من تحقيق الفائض ويعتمد على الذات.
- نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات الإنمائية وأساليب تنفيذها.
- نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
- نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي.
- نظام ثقافي: يوصل البعد البيئي لكل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.
- نظام تكنولوجي: يمكن من البحث وإيجاد الحلول لما يواجه من مشكلات.
- نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.

أهداف التنمية المستدامة: (زرنوح، ٢٠٠٦، ص١٣).[١٩19]

- الاندماج والتكامل البيئي: وهذا يعني اندماج اهتمامات المحافظة على المحيط الحيوي في جميع أعمال المجتمعات البيئية وحماية النظم الطبيعية من إجراءات حماية البيئة.

[١٧17] عمار عمايري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، ٢٠٠٨م.

[١٨18] دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ٢٠٠٠م.

[١٩19] ياسمينة زرنوح، إشكالية التنمية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، فرع خطيط، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦م

- تحسين العدالة الاجتماعية: ويشمل ذلك تحسين جودة الحياة وإشباع حاجات المجتمعات البشرية الحاضرة والمستقبلية وإتاحة فرص العمل للجميع والخدمات الاجتماعية من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرارات.
- تحسين الفعاليات الاقتصادية: وهذا يعني تشجيع الإدارة المثلى والرشيدة للموارد البشرية والطبيعية، وذلك بإشباع حاجات المجتمع من خلال تحمل المؤسسات لمسؤولياتها تجاه المستهلكين للسلع والخدمات التي ينتجونها ويستخدمونها من خلال إقرار السياسات الحكومية المقبولة مثل مبدأ" ملوث /دافع"، دفع الضرائب وتحمل التكاليف البيئية والاجتماعية.

أبعاد التنمية المستدامة: (ذهبية، ٢٠٠٤، ص٤)[٢٠20]

- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: تعني استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي بأطول فترة ممكنة أما قياس الرفاه الإنساني مثل الطعام، المسكن، النقل، الملبس، الصحة، التعليم، وهي تعني الأكثر نوعية من كل هذه المكونات.
- البعد البيئي للتنمية المستدامة: يعرفها البيئيون من خلال تركيزهم على مفهوم الحدود البيئية والتي تعني أن لكل نظام طبيعي حدود معينة لا يمكنه تجاوزها بالاستهلاك وأي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية تعني تدهوراً في النظام البيئي دون رجعة، فإن الاستدامة من المنظور البيئي هو وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.
- البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: عرفها الاجتماعيون على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي ويركزون على العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة.
- البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة: يعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون حيث يمكن تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة.

[٢٠20] ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ضل قواعد العولمة، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، ٢٠٠٨م.

المبحث الثاني:

المسؤولية الاجتماعية في تحقيق فرص التنمية المستدامة

طبيعة العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة لقد أصبح لزاماً على منظمات الأعمال إن كانت تريد الازدهار والاستمرار أن تضمن بشكل تدريجي ومتواصل استراتيجياتها ومخططاتها بعيدة المدى الاعتبارات البيئية والاجتماعية في نشاطها الاقتصادي وبما يضمن المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ولعل المسؤولية الاجتماعية هي الأداة الفعالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها هذا الغرض، ويتجلى ذلك في دمجها للمعايير والقيم الأخلاقية في ممارساتها الاقتصادية لمختلف الأنشطة والوظائف، أي التزامها بالتصرف أخلاقياً تجاه أصحاب المصلحة والبيئة والمجتمع ككل أيضا على المستوي الاجتماعي، إضافة إلى ما تحققه على المستوي البيئي من خلال حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث، من هنا تأتي أهمية تسخير المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال كأداة لدعم وتحقيق التنمية المستدامة.

فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم الخاصة، وتقوم مبادئ المسؤولية الاجتماعية على التزام مؤسسات القطاع الخاص باتخاذ قرارات لا تعتمد فقط على العوامل المالية الاقتصادية بل تأخذ بالاعتبار كذلك عواقب أنشطتها الاجتماعية والبيئية سواء الحالية أم على المدي الطويل.

مفهومي المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومين قريبين جدا، فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية، والثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فلو لاحظنا مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية والذي يشمل العناصر التالية:

- احترام البيئة: مكافحة التلوث، إدارة الفضلات، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية.
- الأمان عند عملية الإنتاج وتحقيق الأمان في خصائص المنتوجات.
- إثراء الحوار الاجتماعي، تكافؤ الفرص، تحسين ظروف العمل، أنظمة الأجور.
- احترام حقوق الإنسان: في أماكن العمل، احترام القوانين الدولية لحقوق العامل.
- الالتزام بأخلاقيات الإدارة: مكافحة الرشوة وتبييض الأموال.
- الاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية والتحاور مع أصحاب المصالح.
- الانضمام الى المقاييس العالمية للبيئة مثل iso ١٤٠٠٠، المعايير الاجتماعية.

نلاحظ أن نفس العناصر تقريبا أو بعضا منها التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نراها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة فالمفهومين متكاملان لا متعارضان وكلاهما يخدم الآخر.

هناك علاقات معروفة بين المؤسسة والمجتمع، فالمؤسسة تثري أو تفقر محيطها من خلال نشاطها الاقتصادي، ولكن من جهة أخرى لا يمكن للمؤسسة أن تستثمر لسنوات دون أن توفر بيئة تتوفر فيها شروط

نجاحها واستمرارها (عمال مهرة، بنى تحتية، خدمات عمومية ذات جودة، استقرار وتكامل الجسم الاجتماعي...)، لذلك فإن توفير المؤسسة لهذا الجو الملائم للعمل يعود عليها بالمنفعة في الأمد الطويل.

وتضمين المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية لا يكون بالتركيز فقط على الجوانب الأخلاقية في المجتمع و لكن أيضا على أساس منطق من الشرعية و الفعالية، فالمؤسسة في نهاية الأمر لا تتعامل على أساس من المشاعر و الوطنية فحسب عندما تستثمر لإعادة تهيئة محيطها بل هي تقوم بذلك لأنها تنتظر عائدا من وراء ذلك ، ذلك أن العمل في محيط حساس و مضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة و تواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أداء المؤسسة والمجتمع و البيئة، كما أن العائد على الاستثمار بالنسبة للمؤسسة المسؤولة هو إثراء و تحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط و التي قد تحتاج إليها المؤسسة، لأجل ذلك كله من المهم أن تعبر المؤسسة عن التزامها تجاه المجتمع من خلال مناصب الشغل، تكوين العاملين، تحسين الخدمة للزبائن، الاندماج في الخدمات التطوعية وحملات التوعية، احترام حقوق الانسان وحماية البيئة، و هذه نفسها هي المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

فأصبحت المؤسسات اليوم تهتم بإعداد التقارير المستدامة التي تشتمل على جوانب اجتماعية وأخلاقية وبيئية واقتصادية، وتتقيد بإعداد التقارير حسب المواصفات التي تتعلق بالإدارة البيئية ايزو ١٤٠٠٠ والمعايير العالمية للمسائل الاجتماعية SA ٠٠٠٨ ومواصفات المحاسبة والمسائلة والدليل الاسترشادي لكتابة التقارير المستدامة.

والتنمية المستدامة تحتاج إلى التزام قبل التطبيق، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال وضع سياسة مؤسسية واضحة وطويلة الأمد تلتزم فيها الشركة بتخصيص نسبة مئوية من مواردها لعناصر مسؤولية الشركات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، المهم أن تكون هذه السياسة واضحة وقابلة للتطبيق ومعلنة لجميع الأطراف بحيث يمكن متابعتها والاستمرار في تنفيذ بنودها حتى لو تغيرت الإدارة. (عبد اللطيف، ٢٠١١، ص١٧).[٢١21]

لقد تغير توجه منظمات الاعمال في الآونة الاخيرة من التوجه لتحقيق الربح الى التوجه نحو التحلي بالمسؤولية الاجتماعية، لذلك انتهجت هذه المنظمات تصرفات مجتمعية من خلال وضع مواثيق لأخلاقيات الأعمال ومواثيق بيئية واجتماعية، فبالإضافة الى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير أخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية، ومن هذا المنطق فان اي منظمة اعمال تسعى الى ادماج التنمية المستدامة الذي تنشط في وسطه ان يأخذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من اجل تحسين نوعية حياة المجتمع المحلي والكلي.

وبشكل عملي فان المنظمة التي تود إن تمارس مسؤولياتها الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة ما يلي: احترام البيئة، وتحقيق نظم الامان في الانتاج والمنتجات، إثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل، احترام حقوق الانسان، محاربة الفساد والرشوة وتبييض الاموال، الالتزام وتحمل المسؤولية

[٢١21] شليل عبد الطيف، عياد سيدي محمد، دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، يومي ١٤ و١٥ فيفري ٢٠١١م.

تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية، الحوار مع أصحاب المصالح، الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة لمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة. (قهواجي،٢٠١٦، ص١٠).[٢٢22]

إن الاجندة ٢١ المنبثقة من مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، والذي اعتمده زعماء أكثر من ١٠٠ بلد قد وصفت المؤسسات بانها تؤدي دورا حيويا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان.

وانطلاقا من مبدأ أن هذه المؤسسات مهما كان شكلها أو حجمها أو طبيعة نشاطها أو مكان تواجدها تتحمل المسؤولية عن الاثر البيئي للنشاط الذي تمارسه.

لقد قاد ذلك الى تغير توجهات المؤسسات الاقتصادية التي اصبحت تتحلى بتصرفات مجتمعية ، حيث أصبحت أحد أكبر الأطراف الفاعلة في المجتمع، وإن مهمتها لم تصبح تكمن في توزيع الأرباح على حملة الاسهم فقط، ولكن أيضا إن تتحمل مسؤولياتها المجتمعية في انتاج وتوزيع ثرواتها على مختلف الأطراف ذات المصلحة، وتولد على ذلك إن ابدت المؤسسات الاقتصادية خلال التسعينات من القرن الماضي استعدادها على إن تكون مشاريعها الاقتصادية مسؤولة اجتماعياً، فشرعت في انتهاج تصرفات مجتمعية من خلال وضع مواثيق لأخلاقيات الأعمال ومواثيق بيئية واجتماعية.

وخلال نفس الفترة بادرت بعض كبريات الشركات العالمية الى إنشاء مديريات مركزية للتنمية المستدامة والتي اصبحت تأخذ على عاتقها تبرير ممارسات المؤسسة في مجالات التنمية المستدامة.

وفي ظل الفكر الحديث للمؤسسة الاقتصادية اصبحت هذه الاخيرة شريكة في التنمية المستدامة ، حيث إنه بالإضافة الى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير أخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية، ومن هذا المنطلق فان أي مؤسسة اقتصادية تسعى الى ادماج التنمية المستدامة في إداراتها، وهذا بعيداً عن الاثار المترتبة عن أي نشاط تمارسه ومدى تأثيره على الالتزام بالشروط والمتطلبات التي تفرضها القوانين والتشريعات كحماية البيئة والحفاظ على المحيط من خلال إدارة النفايات والتقليل من الانبعاث من غبار والغازات وتوفير الصحة والسلامة للعمال وللمجتمع المحلي الذي تنشط فيه.

وبالتالي يتحتم على هذه المؤسسات ان تأخذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من اجل تحسين نوعية حياة المجتمع المحلي. (مكي، ٢٠١٤، ص٩).[٢٣23]

إن من أهم المفاهيم المرتبطة مباشرة بالتنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة، ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، اذ بعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من أهم المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق الى المؤسسات الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة، ذلك إن هذه المسؤولية يراها البعض على أنها التطبيق العلمي للتنمية المستدامة داخل المؤسسة.

[٢٢22] امينة قهواجي، حكيم بن حسان، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهانات، يومي ١٤ و١٥ نوفمبر ٢٠١٦م.

[٢٣23] هشام مكي، عبد الرحمن بوطيبة، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – الاتحاد الأوربي نموذجاً، الملتقى الوطني حول دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر، يومي ١٢ و١٣ نوفمبر ٢٠١٤م.

فمفهوم التنمية المستدامة يرتبط مباشرة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والذي من خلال تطبيقه سيتم إحداث القطيعة بين المفهوم الكلاسيكي للمؤسسة والذي يعتبر هدف المؤسسة الاقتصادية الذي هو تعظيم الربحية للمساهمين.

فمحافظة المؤسسة الاقتصادية على بقائها ونموها يحتم عليها إن تعمل على تحقيق أهداف أخرى لأطراف داخلية وأخرى خارجية موجودة في البيئة التي تعمل فيها. وإن السعي الدائم والمستمر الى تحقيق هذه الأهداف يترتب عليه تحمل المؤسسات الاقتصادية لجملة من المسؤوليات. (بوطيبة، ص٥).[24٤24]

من الصعب التمييز بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية نظرا لشدة تقاربهما، فالأول يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي، والثاني يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية.

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية شكلاً من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة، فالكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية، أما الفرق بينهما فيكمن في ان مفهوم التنمية المستدامة تعنى به أطراف عدة مثل: الدولة، قطاع الاعمال، المجتمع المدني، المواطنين والمستهلكين. في حين إن مناقشة موضوع المسؤولية الاجتماعية يتم على مستوى قطاع منظمات الأعمال.

ونقول اختصاراً بإن المسؤولية الاجتماعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وهي من أهم أدواتها. (وهيبة، ٢٠١٤، ص٩٥).[٢٥26]

النتائج والتوصيات:

إن المسؤولية الاجتماعية تمثل شريكا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية، وعن طريق استثماراتها التي تخدم المجتمع والمواطن، من خلال توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه الوظيفي، وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها، وكذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل والمحيط الخارجي.

لذلك يجب العمل بالتوصيات التالية:

- يجب زيادة وعي المؤسسات بأهمية للمسئولية الاجتماعية وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات المشتركة معها.
- ضرورة العمل على إيجاد صيغ إلزامية لهذه المسئولية من خلال معايير قياسها، ووضع الجوائز والحوافز عند تحقيق مستويات مقبولة منها.
- تحسيس أصحاب المؤسسات بمسئوليتهم الاجتماعية خاصة في الجانب البيئي خاصة مع سعي الدولة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.

[24٤24] عبد الرحمان بوطيبة، هشام مكي، التحليل المتعدد الابعاد لتطبيقات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة.

[٢٥26] مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، ٢٠١٤م.

- التركيز على وسائل التعليم المختلفة لتكثيف البرامج المرتبطة بتوعية أفراد المجتمع بأهمية العمل في مجالات المسؤولية الاجتماعية وتطوير دورها في مجالات التنمية المستدامة.
- دعم مراكز الأبحاث التي تولي اهتماماً بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ودعم المؤتمرات والملتقيات من شأن المجتمع المحلي.